ISSN: 1817-6789 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.com

The Marital structure in Maysan Governorate (1987-2012)

Dr. Abbas Hassan Thajil Al-Bahadli [1]
Dr. Munib Mishaan Ahmed Aldouri [1]

1- College of Literature
University of Tikrit
Tikrit, Iraq

Keywords:
Introduction
Marital status
Age at divorce
polygamy

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 10 mars. 2015
Accepted 22 april 2015
Available online 05 xxx 2015

A B S T R A C T

The aim of the study is to identify the marital structure in the province of Maysan, according to four categories (married and unmarried and divorced and widowed) and highlight the geographical variation, and then seeks to be understood and interpreted, depending on census of 1987 and 1997, They are marked to uncertainty and attributed to the economic and social conditions of the community, in addition to the traditions and customs prevailing in this society. The study revealed some important facts and spatial variation among the administrative units in the province of Maysan, the proportion of singles makes up a large percentage, as well as the rise in marriage rate, in addition to the decline in the divorce rate for males, and the high divorce rate for females, the proportion of divorced in the countryside of the province decreases.

© 2018 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.25.2018.05

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit

التركيب الزواجي لسكان محافظة ميسان للمده ١٩٨٧-٢٠١٢

م.د.عباس حسن ثجيل البهادلي /جامعة تكريت/كلية الآداب
م.د منيب مشعان احمد الدوري / جامعة تكريت /كلية الآداب

الخلاصة

هدف الدراسة هو التعرف على الحالة الزواجية للسكان في محافظة ميسان بحسب الفئات الأربعة(المتزوجون والعزاب والمطلقون والارامل) وابراز التباين الجغرافي ،ومن ثم السعي الى فهمه وتفسيره ،اعتمادا على بيانات تعداد السكان لعام ١٩٨٧و١٩٩٧بالاضافة الى الاحصاءات الحيوية للزواج والطلاق والترمل ،ويمكن القول ان الحالة الزواجية تتسم بعدم الثبات فهي مرتبطة بظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ،اضافة الى التقاليد والعادات السائدة في هذا المجتمع. وقد كشفت الدراسة عن بعض الحقائق المهمة والتباين المكاني بين الوحدات الادارية في محافظة ميسان ،ان نسبة العزاب يشكلون نسبة كبيره ،كذلك ارتفاع معدل الزواج الخام ، اضافة الى انخفاض نسبة الطلاق للذكور ، وارتفاع نسبة الطلاق للإناث ،وكذلك انخفض نسبة المطلقين في ريف المحافظة.

* *Corresponding author: E-mail* : adxxxx@tu.edu.iq

المقدمة

الزواج في اللغة معناه الاقتران والازدواج . وزوج يقال لكل واحد من القرينين من الذكر والأنثى ، ولكل مايقترن بأخر مماثلا له أو مضاد زوج ، قال تعالى (فجعل منه الزوجين الذكر والأنثى) القيامة ٣٩/([i])ويطلق أحيانا بمعنى أكثر شمولية على كل شيئين متناظرين ، سواء كان من ناحية التشابه او التضاد كالليل والنهار أو الخير والشر وأمثالها . ويشير الله سبحانه وتعالى إلى الزواج في قوله(ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها) الروم 09 / ومن الواضح ان الاية الكريمة لم تذكر هنا إن الهدف من الحياة الزوجية هو بقاء النسل ، بل تذكر نيل الاطمئنان ،الذي يحصل من خلال الحياة الزوجية ، لان هذين الجنسين يكمل احدهما الأخر وان هذا الاطمئنان والسكون لايقتصر على الجانب الجسدي بل إن جانبه الروحي أهم وأقوى.ولاشك إن النظرية القرآنية تولي الأسرة عناية فائقة لإدراكها أهمية الدور الذي ينبغي أن تلعبه تلك المؤسسة على الساحة الاجتماعية بخصوص ضبط السلوك الجنسي وتعويض الخسارة البشرية للمجتمع الناتجة بسبب الوفاة

يعد الزواج ظاهرة ديمغرافية مهمة في جميع المجتمعات كما إن له أهمية كبيرة في تكوين الأسر عن طريق الزواج أو تفككها أو انحلالها عن طريق الترمل والطلاق ، ويؤثر التركيب العمري ونسبة النوع تأثيرا مباشرا في نسب السكان الذين تضمهم فئات الحالة الزواجية الأربعة [ii]، كما تسهم الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في تحديدها واتجاهها([iii])

تعد دراسة الحالة الزواجية في أي مجتمع على قدر كبير من الأهمية. إذ أنها تؤثر على نمو السكان بشكل مباشر ، فنسبة السكان المتزوجين وأعمارهم عند الزواج ، ونسبة الطلاق او الترمل تؤثر جميعها في معدلات الولادة، كما إن معدلات الوفيات ومعدلات الهجرة تتفاوت تبعا للحالة الزواجية ، وتؤثرالحالة الزواجية أيضا على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية الأخرى كالاسهام في القوى العاملة والدخول إلى المدرسة والإقامة الريفية والحضرية([iv])

تهدف الدراسة إلى التعرف على الحالة الزواجية للسكان في محافظة ميسان بفئاتها الأربع والوقوف

على حقيقة توزيعها النسبي بحسب النوع والعمر والبيئة . وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها ان الحالة الزواجية في محافظة ميسان تتسم بالتباين مكانيا بحسب الوحدات الإدارية وزمنيا ، فضلا عن تباينها بحسب تأثير متغيرات النوع والعمر والبيئة . وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الجغرافي التحليلي في تفسير خصائص التركيب الزواجي في المحافظة . وتمثلت الحدود المكانية للدراسة محافظة ميسان ، اما الحدود الزمانية لها فقد تم الاعتماد على بيانات تعدادي السكان للمحافظة(١٩٨٧-١٩٩٧)وفيحالة الضرورة فقد تم الاستعانة ببعض المجاميع الإحصائية اللاحقة لهما.

تحضى الأرقام المطلقة لعدد عقود الزواج التي تسجل سنويا بأهمية كبيرة وذلك لما لها من دلالة في التعبير عن حجم العبء الذي يقع على عاتق الإسكان سنويا ، فضلا عن إن الأسر المستجدة حديثا سوف تسهم في زيادة المواليد وما يترتب على ذلك من ضغط على الخدمات المتنوعة ،الصحية والتعليمية والنقل وغيرها. ومن خلال هذه الأرقام يمكن الحصول على معدلات الزواج الخام (*) الذي يعد على قدر غير قليل من الأهمية لقياس مدى التغيرات التي تطرأ على المجتمع يعد استخدام المعدلات الخام للزواج ذا فائدة في المقارنة بين قطاعات سكانية مختلفة في مجتمع واحد مع ملاحظة انها ليست مقاييس للمقارنة بين المجتمعات التي تختلف عن بعضها في التركيب السكاني او المستوى الاجتماعي والاقتصادي السائد ، كما ان معدل الزواج الخام لايأخذ في الاعتبار خصائص السكان مثل النوع أو الحالة الزواجية السابقة او العمر وغير ذلك([v])

ألحاله الزواجية

تتسم الحالة الزواجية بعدم الثبات بل انها متغيرة وترتبط ارتباطا وثيقا بظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ، وتتأثر بصورة كبيرة بالتركيب العمري ونسبة النوع للسكان ، ويمكن الوقوف على فئات الحالة الزواجية وكالاتي

يتضح من خلال الجدول (١)والشكل (١)إن معدل الزواج الخام في محافظة ميسان قد اتسم بزيادته المستمرة

جدول (١)

معدل الزواج الخام في محافظة ميسان للمدة ١٩٨٧-٢٠١٢

السنوات	اعداد السكان	عدد العقود	معدل الزواج الخام
١٩٨٧	٤٨٧٤٤٨	٤٥٦٢	٩,٣
١٩٩٧	٦٣٧١٢٦	٣١٢٢	٤,٩
٢٠٠٣	٨٠٣٠٠٠	٤٠١٢	٤,٩
٢٠٠٧	٨٢٤١٤٧	٥٨٨٢	٧,١
٢٠٠٩	٩٢٢٨٩٠	٦٩٣٣	٧,٥
٢٠١٠	٩٤٦٥٨٤	٧٢١١	٧,٦
٢٠١١	٩٧١٢٣٠	٨٢٢٢	٨,٤
٢٠١٢	٩٨٩٧٦٦	٩١٤١	٩,٢

المصدر:من عمل الباحثان اعتمادا على:

وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء،ألمجموعه الإحصائية السنوية لسنوات متعددة.

السكان الذين لم يسبق لهم الزواج (العزاب)

وتتضمن هذه الفئة السكان الذين لم يسبق لهم الزواج وتشمل الأشخاص الذين لم يبلغوا السن القانونية للزواج والأشخاص الذين بلغوا هذه السن او تجاوزوها ولم يتزوجوا . ويحدد القانون العراقي السن القانوني للزواج ب(١٨)سنة لكلا الجنسين ويمكن الزواج قانونا عند سن (١٥)سنة بموافقة وحضور ولي الأمر[٥].وتتركز غالبية هذه الفئة في الأعمار الدنيا ، وتتراجع مع التقدم في العمر

لكلا الجنسين ، وتزيد نسبة العزاب الذكور على العازبات الإناث في الأعمار الدنيا لتأخر سن الزواج عند الذكور مقارنة بالإناث ، ويحدث العكس في الأعمار العليا.[٦]

تتميز نسبة السكان الذين لم يسبق لهم الزواج بالارتفاع . حيث يتضح من خلال الجدول(٢)ان

نسبتهم قد حافظت على معدلاتها فقد بلغت عام ١٩٨٧ (٤٢,٢%)و(٤١,٨)عام ١٩٩٧ بانخفاض بسيط ويعود السبب الى ارتفاع متطلبات الزواج ارتفاع معدلات البطالة والتعليم وارتفاع متطلبات المعيشه ،كما ان معدل عمر الزواج يتسم بالارتفاع بسبب التعليم وانتشار ثقافة عدم تشجيع الفتيات على الزواج في الاعمار المبكرة خوفا من حصول مشاكل وصعوبات اجتماعية الت غالبا ماترافق الزواج المبكر().

وهذا مايؤكده الجدول (٣) ويتضح من خلاله ارتفاع نسبة العزاب في كافة الاعمار الصغيرة للذكور والاناث على حد سواء فقد سجلت اعلى نسبة في عام ١٩٨٧ في الفئة العمرية (١٥-١٩)سنة حيث بلغت (٤٠%) تليها الفئة العمرية (١٢-١٤)سنه بنسبة (٢٧،١%) اما في عام ١٩٩٧ فان اعلى نسبة سجلتها الفئة العمرية (١٥-١٩)سنه بلغت (٣٨،٣%) تليها الفئة العمرية(١٢-١٤)سنه بنسبة (٢٥،٧).

جدول (٢)

التوزيع العددي والنسبي للسكان في محافظة ميسان (١٢ سنه فاكثر)حسب النوع والحالة الزواجية للمدة ١٩٨٧-١٩٩٧

الحالة الزواجية	١٩٨٧			١٩٩٧		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
اعزب	١٠٣٥١٢	٨٣١٠٦	١٨٦٦١٨	١٥٠٨١٤	٧٦٤٠٢	٢٢٧٢١٦
%	٤٧,٩	٣٦,٩	٤٢,٢	٥١,٥	٣٠,٦	٤١,٨
متزوج	٩٦٢٩٠	١٠٥٣٢٢	٢٠١٦١٢	١٣٨٦٠٥	١٤١٩٥٠	٢٨٠٥٥٥
%	٤٤,٥	٤٦,٧	٤٥,٧	٤٧,٣	٥٦,٧	٥١,٧
مطلق	١٣٦٦	١٦٣٠	٢٩٩٦	١٣٠٩	٢١١١	٣١٢٠

%	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٤	٠,٨	٠,٦
ارمل	٢٢٨١	٢٥٦١٥	٢٧٨٩٦	٢١٨٩	٢٩٥٤٤	٣١٧٣٣
%	١,٠	١١,٤	٦,٣	٠,٧	١١,٨	٥,٨
غير مبين	١٢٧١٥	٩٧٢٧	٢٢٤٤٢	٥١	٢٣	٧٤
%	٥,٩	٤,٣	٥,١	٠,١	٠,١	٠,١
المجموع	٢١٦١٦٤	٢٢٥٤٠٠	٤٤١٥٦٤	٢٩٢٩٦٨	٢٥٠٠٣٠	٥٤٢٩٩٨
%	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر:من عمل الباحثان اعتمادا على:

١-الجهاز المركزي للاحصاء ،التعداد العام للسكان ١٩٨٧(محافظة ميسان)،بغداد،١٩٨٨،ص١٣-١٤.

٢- الجهاز المركزي للاحصاء ،التعداد العام للسكان ١٩٨٧(محافظة ميسان)،بغداد،١٩٩٩،ص٧٧-٧

جدول (٣)

التوزيع النسبي للسكان الذين لم يسبق لهم الزواج حسب السن والنوع في محافظة ميسان ١٩٨٧-١٩٩٧

الفئة العمريه	١٩٨٧			١٩٩٧		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
١٤-١٢	٢٣,٣	٣٠,٩	٢٧,١	٢٢,٩	٢٨,٨	٢٥,٧
١٩-١٥	٣٩,٤	٤٠,٧	٤٠	٣٧,٨	٣٩,١	٣٨,٣
٢٤-٢٠	٢٥,٣	١٨,٣	٢١,٨	٢٣,٧	١٧,٩	٢٠,٨
٢٩-٢٥	٦,٢	٤,١	٥,١	٩,٥	٨,٨	٩,٢
٣٤-٣٠	١,٩	٢,٧	٢,٣	٣,١	٢,٧	٢,٩
٣٩-٣٥	١	٠,٨	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩
٤٤-٤٠	٠,٨	٠,٦	٠,٧	٠,٥	٠,٧	٠,٦
٤٩-٤٥	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٥	٠,٤
٥٤-٥٠	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣
٥٩-٥٥	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢
٦٤-٦٠	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢
٦٩-٦٥	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢
٧٤-٧٠	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١
٧٥فاكثر	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
غيرمبين	٠,٦	٠,٤	٠,٥	٠,١	٠	٠,١
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر:من عمل الباحثان اعتمادا على:

١-الجهاز المركزي للاحصاء ،التعداد العام للسكان ١٩٨٧(محافظة ميسان)،بغداد،١٩٨٨،ص٨٣-٨٤.

٢- الجهاز المركزي للاحصاء ،التعداد العام للسكان ١٩٨٧(محافظة ميسان)،بغداد،١٩٩٩،ص٧٧-٧٨.

من الجدول(٤) يلاحظ ارتفاع نسبة العزاب لكل من الذكور والاناث على حد سواء لسكان الحضر وانخفاضها بالنسبة لسكان الريف .فقد بلغت نسبهم (٤٨،١%و٣٩،٩%)على التوالي في حظر المحافظة لعام ١٩٨٧ وارتفعت لتصل

الى(٥٥،٤%و٣٠،٨%)على التوالي لعام ١٩٩٧ في حين ان نسبة الذكور والاناث من العزاب في ريف المحافظة لعام ١٩٨٧ بلغت (٤٧،٥%و٣١،٥%)عل التوالي اما في عام ١٩٩٧ فقد بلغت نسبتهم (٤٢،٨%و٣٠،١%)على التوالي،ومن الملاحظ ارتفاع نسبة العزاب في الحضر مقارنتا بنسبهم في الريف ويعود السبب الى ارتفاع تكاليف المعيشة وتكاليف الزواج ومشاكل السكن في الحضر ، في حين تكاليف المعيشة في الريف تكون منخفظة نسبيا ، قد يكون تطور المستوى التعليمي في الحضر مقارنة في الريف والرغبة في الاستمرار في اكمال التعليم في المدارس سببا رئيسا في تاخير في سن الزواج وارتفاع نسبة العزاب ،اما ارتفاع نسبة العزاب الذكورمقارنة بالاناث بارتفاع تكاليف الزواج والتي تكون اعبائها على الرجل مما يتطلب العمل لفترة اطول ، وان الذكور اكثر طموحا للاستمرار بالدراسة ،في حين ان المرأة وخاصة في الريف تتزوج في سن مبكر اذ لاتكون الحالة المادية والتحصيل العلمي عقبة تحول دون زواجهما.([vi])

ويسهم ارتفاع معدلات العزاب لكلا الجنسين بالتأثير السلبي في المجتمع وفي نمو السكان خصوصا ،فمن البديهي كلما زاد عدد المتزوجين ومن ثم قد يحدث خللا في الحالة الزواجية له انعكاساتة على المجتمع والذي ينعكس بدورة على انخفاض مستوى الخصوبة ([vii])

جدول(٤)

التوزيع العددي والنسبي للسكان (١٢سنة فاكثر)في محافظة ميسان حسب النوع والبيئة والحالة الزواجية للمدة ١٩٨٧-١٩٩٧.

البيئة/الحالة	الحضر			
	١٩٨٧		١٩٩٧	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث
اعزب	٦٥٦٦٨	٥٧٥٤٤	١١١٤٢٣	٤٥٨٢٢
%	٤٨,١	٣٩,٩	٥٥,٤	٣٠,٨
متزوج	٥٩٩٩٤	٦٨٧٢٧	٨٧٥٤٩	٨٠٨٩٤
%	٤٣,٩	٤٧,٧	٤٣,٥	٥٤,٤
مطلق	٩٨٥	٩١٨	٩٩١	١٢٢١
%	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٨
ارمل	١١١٢	١٠٥٠٦	١١١٥	٢٠٦٣٧
%	٠,٨	٧,٣	٠,٥	١٣,٩
غيرمبين	٨٧٧٦	٦٣٩٨	٣٠	١٣
%	٦,٥	٤,٥	٠,١	٠,١
المجموع	١٣٦٥٣٥	١٤٤٠٩٣	٢٠١١٠٨	١٤٨٥٨٧
%	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
الريف				
اعزب	٣٧٨٤٤	٢٥٥٦٢	٣٩٣٩١	٣٠٥٨٠
%	٤٧,٥	٣١,٥	٤٢,٨	٣٠,١
متزوج	٣٦٢٩٦	٣٦٥٩٥	٥١٠٥٦	٦١٠٥٦
%	٥٤,٧	٤٥	٥٥,٦	٦٠,٢
مطلق	٣٨١	٧١٢	٣١٨	٨٩٠

%	٠,٤	٠,٨	٠,٣	٠,٨
ارمل	١١٦٩	١٥١٠٩	١٠٧٤	٨٩٠٧
%	١,٥	١٨,٦	١,٢	٨,٨
غيرمبين	٣٩٣٩	٣٣٢٩	٢١	١٠
%	٤,٩	٤,١	٠,١	٠,١
المجموع	٧٩٦٥٩	٨١٣٠٧	٩١٨٦٠	١٠١٤٤٣
%	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر:من عمل الباحثان اعتمادا على:

١-الجهاز المركزي للاحصاء ،التعداد العام للسكان ١٩٨٧(محافظة ميسان)،بغداد،١٩٨٨،ص٧٥-٨٨

٢- الجهاز المركزي للاحصاء ،التعداد العام للسكان ١٩٨٧(محافظة ميسان)،بغداد،١٩٩٩،ص٧٩-٨٢.

٢- السكان المتزوجون

من جدول (٢) السابق التوزيع النسبي للسكان المتزوجون اذ شكلوا نسبة(٤٥،٧%) عام 1987 ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى(٥١،٧%)عام ١٩٩٧ وللوقوف على توزيع المتزوجين بحسب البيئة يلاحظ ارتفاع نسبهم في الريف مقارنة بالحضر كما يبين ذلك الجدول(٤)السابق،حيث يلاحظ من خلاله انخفاض نسبة المتزوجين الذكور في الريف من(٥٤،٧%)عام ١٩٨٧ في حين ارتفعت الى (٥٥،٦%)عام ١٩٩٧ ، أما بالنسبة للإناث فقد ارتفعت نسبتهم من(٤٥%) الى عام ١٩٨٧ الى (٦٠،٢%) عام ١٩٩٧ ،وهي نسب مرتفعة مقارنة بالحضر حيث شكل المتزوجون الذكور في حضر المحافظة نسبة(٤٣،٩%)عام ١٩٨٧ و(٤٣،٥%)عام ١٩٩٧ ، في حين إن الإناث قد ارتفعت نسبتهن من(٤٧،٧%)عام ١٩٨٧ الى (٥٤،٤%)عام ١٩٩٧ .

يتضح من خلال ما تقدم إن نسب الزواج اخذة بالارتفاع ولو بالشئ ويقابلها ارتفاع نسب العزاب ، فضلا عن ارتفاع نسب المتزوجين في الريف مقارنة بالحضر ، وقد يكون مرد ذلك لطبيعة التقاليد الاجتماعية البسيطة في الريف التي تتيح المجال للزواج بدون شروط تثقل كاهل الزوج والمتمثلة بمتطلبات الزواج المختلفة ، فضلا عن قلة التزامات الزوج تجاه عائلته وخاصة المعاشية اذ يتم الاعتماد على ما تجود به الارض رغم ضعفها ، ومن الامور المهمة التي تضاف الى ماتقدم هي احترام الريف للرابطة الزواجية وتفضيل الزواج المبكر للجنسين على حد سواء ، والذي سوف يسهم مساهمة فاعلة في عصمة الشباب من الانحراف كما انه يزيد من فرص انجاب الاطفال والتي تعد من اهم الامور المرجوة من الزواج في الريف.

٣-السكان المطلقون

يعد الطلاق من الظاهرات الاجتماعية المهمة التي تؤثر في التركيب الديمغرافي للسكان لانه يؤدي الى توقف الحياة الزوجية وفصم عرى الاسرة ولذلك فان الخصوبة السكانية قد تقل عادة في المجتمعات التي يرتفع فيها معدل الطلاق خاصة اذا كانت الفترة التي تقضيها المطلقة بين طلاقها وزواجها مره ثانية فترة طويلة.([viii]) وتلعب ثقافة المجتمع وقيمه ومعتقداته وقناعاته دورا في تزايد نسب الطلاق . اذ ان المشكلات الأسرية المنتشرة في المجتمع هي ذات طبيعة قيمية ، فالنسق ألقيمي في المجتمع وما يتضمنه من أفكار وقيم وعادات وتقاليد الزواج وطريقة اختيار الشريك ، والعلاقة بين الزوجين ، والصفات والطبائع الخاصة لكليهما وتدخل الأهل تؤثر سلبا أو إيجابا في طبيعة سير العلاقة بينهما.([ix])

ويدعم ذلك التدني في فهم الزوجين لطبيعة العلاقة الزوجية ، مما يؤدي الى عجزهما عن التفاهم وبالتالي تبدأ الخلافات . ولا يمكن إغفال ما للأسباب الاقتصادية المتمثلة بالفقر والبطالة وغلاء المعيشة وتزايد متطلبات الحياة من اثر فاعل في زيادة نسب الطلاق ، ومهما تكن الأسباب المؤدية للطلاق فانه يعكس وضع اجتماعي غير صحي.

يترتب على الطلاق جملة من النتائج والآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية ، ففيما يخص النتائج الاجتماعية فان المجتمع يتخذ موقفا ونظرة سلبية تجاه المرأة المطلقة بصورة خاصة ، في حين يتعاطف مع الرجل . مما يدلل بوضوح على

الأوضاع الاجتماعية الصعبة التي تعاني منها المرأة بعد الطلاق مقارنة بالرجل ، ويعكس ذلك ثقافة المجتمع والظلم الذي يقع على المرأة وذكورية المجتمع فيما يتعلق بالنظرة إلى المطلقات. ([x]) أما مايتعلق بالنتائج الاقتصادية فان الطلاق يشكل عبئا ماليا على النساء المطلقات وخاصة في حالة إعالة الأطفال لانخفاض المستوى ألمعاشي بعد ابتعاد الأب المعيل او قلة التزامه تجاههم فيما يتعلق بالنفقة . أما بالنسبة إلى النتائج أو الآثار النفسية المترتبة على الطلاق فان بعض الدراسات قد أوجزتها في زيادة نسبة القلق والشعور بالندم والاكتئاب والإحباط فضلا عن قلة الإنتاج في العمل والتسرع في الزواج مرة أخرى وعدم الثقة بالآخرين. ([xi])

الجدول(٢)السابق إن نسبة الطلاق مقارنة باقسام الحالة الزوجية الاخرى تعد منخفضة فقد شكلت نسبة (٠،٧%)لعام ١٩٨٧ و(٠،٦%)عام ١٩٩٧ ،فهي نسبة مرتفعه بين الاناث اذا ماقورنت بالذكور ،فبقسمة حالات طلاق الاناث على مجموع حالات الطلاق لعام ١٩٨٧ شكلت نسبة (٥٤،٤%)من اجمالي حالات الطلاق في حين بلغت نسبة المطلقين من الذكور(٤٥،٥%)واستمرت هذه النسبة بالارتفاع في عام ١٩٩٧ حيث بلغت (٦٧،٦%) في حين بلغت نسبة المطلقين من الذكورلنفس العام(٤١،٩%) ويمكن ارجاع ذلك الى سهولة زواج المطلق مرة اخرى والصعوبة التى تواجهها المطلقة على اساس نظره المجتمع للمطلقة والمشاكل التي تتعرض لها نتيجة للطلاق وخاصة في حالة وجود اطفال وكل ذلك يقلل من فرص زواجها ثانية.([xii])

من الجدول (٥)يتضح ان معدلات الطلاق الخام في المحافظة وتباينها الزمني تميزت بالارتفاع فبعد ان سجلت معدلا بلغ (٠،٧) عام ٢٠٠٧ و(٠،٥)عام ٢٠٠٨و(١،٨) عام ٢٠٠٩ ثم سجلت معدل (١،٣) عام ٢٠١٢ .ويمكن إيعاز هذا الارتفاع المستمر بمعدلات الطلاق إلى الاختلاف في النسق ألقيمي والعشائري والتقاليد الاجتماعية لدى أبناء المحافظة وخاصة في المناطق الحضرية وتحديدا بعد أحداث عام٢٠٠٣ حيث يلاحظ الانفتاح الكبير في التقنيات كالتلفاز والموبايل والستلايت وأجهزة الاتصال المختلفة على الثقافة العالمية بما تحويه من عادات وتقاليد وقيم تختلف كثيرا عن ما موجود في بلدنا ومنطقة الدراسة خاصة ، مما انعكس سلبا على الأسرة ، إذ ازداد الشعور بالابتعاد عن الأسرة وضعفت أواصر المحبة والمودة والتواصل بينها ، ويضاف إلى ذلك ارتفاع المستوى ألمعاشي للكثير من سكان المحافظة مما يسهل الزواج الثاني ، فضلا عن مشاكل الزواج المبكر والذي يتميز المتزوجون فيه بعدم المحافظة والاعتزاز بقدسية الحياة الزوجية والتفريط بسهولة بها.

وفيما يتعلق بالتوزيع البيئي للمطلقين فيتضح من خلال الجدول(٤) السابق إن نسبة المطلقين في الريف تنخفض مقارنة بالحضر وحتى على مستوى النوع ، فقد سجل طلاق الذكور والإناث في حضر المحافظة لعام١٩٨٧ نسبة بلغت(٠،٧%و٠،٦%)على التوالي انخفضت لتصل في الريف ولنفس لعام الى (٠،٤%و٠،٨%) ولم تختلف الصورة لعام١٩٩٧ فقد انخفضت النسب من(٠،٥%و٠،٨%) في حضر المحافظة إلى(٠،٣% و٠،٨%) في الريف على التوالي . ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب .([xiii])

جدول(٥)

معدل الطلاق الخام في محافظة ميسان للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٢

السنوات	عددالسكان منتصف السنة	عدد حالات الطلاق	معدل الطلاق الخام
٢٠٠٧	٨٢٤١٤٧	٦١٤	٠,٧
٢٠٠٨	٨٣٦١٢٨	٤١٧	٠,٥
٢٠٠٩	٩٤٦٥٨٤	١٦٦٧	١,٨
٢٠١٠	٩٨٩٧٦٦	١٣١٤	١,٣
٢٠١١	٩٧١٢٣٠	١٠٢٨	١
٢٠١٢	٩٨٩٧٦٦	١٢٩٥	١,٣

المصدر :من عمل الباحثان اعتمادا على:

١-وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء،المجموعة الاحصائيةالسنوية لسنوات متعددة

أ- إن المرأة الريفية مازالت تعتمد اقتصاديا على الزوج وبذلك فهي تحرص على إرضاءه لأنه يمثل المعيل ، في حين إن ظروف المرأة تختلف في المدينة ، إذ أن استقلال النساء اقتصاديا يجعلهن أكثر جرأة في طلب الطلاق.

ب- تلعب المتغيرات الاجتماعية المتلاحقة في المجتمع الحضري دورا فاعلا في إحساس الإفراد بعدم الاستقرار والأنانية وعدم الرغبة في التضحية من اجل الآخرين ، في حين إن هذه الأمور تنخفض في الريف

ت- يعد الزواج في الريف أمرا ضروريا وحتميا وعملا من أعمال الأسرة ومحققا لقيم جمعية ، أما في المناطق الحضرية فالزواج مسالة شخصية بحتة لاتعني سوى الزوجين

٤-السكان المترملون

الترمل هو فقدان احد الزوجين لشريكه بالوفاة وهو ظاهرة اجتماعية ترتبط بمعدلات الوفيات([xiv]) ومن الحقائق الديمغرافية المعروفه ارتفاع نسبة ترمل الإناث على نسبة ترمل الذكور . ويرجع سبب ارتفاع هذه النسبة إلى إن وفيات المتزوجين من الذكور تكون بنسبة أعلى من الإناث ، نتيجة لتعرض الذكور إلى مخاطر العمل والحوادث والإصابة بالإمراض والقتل بسبب المنازعات ، كما ان فارق السن بين الزوجين يكون كبيرا لصالح الزوج.([xv]) لذلك فان وفاة الزوج تشكل الكثير من الأعباء والمتاعب للأرملة والأبناء على حد سواء وإذا كانت الأرملة في مراحل العمر المبكرة فقد يكون أمامها فرصة الزواج مرة أخرى ، ولكن في بعض الأحيان قد ترى الأرملة عدم جدوى هذا الزواج ومن الأفضل التفرغ لتربية أبنائها لذلك فان للترمل أثارا هامة في ارتفاع عدد النساء الباحثات عن العمل.([xvi])

تبين من الجدول (٢) السابق ان نسبة المترملين اتسمت بالانخفاض في عام ١٩٩٧ فقد بلغت(٥،٨%)من اجمالي الحالة الزوجية،اما في عام ١٩٨٧ فقد بلغت النسبة (٦،٣%) ويلاحظ ايضا من الجدول نفسة ان نسبة ترمل الاناث قد اتسمت بالارتفاع مقارنة مع ترمل الذكور خلال التعدادين فقد بلغت النسبة عام ١٩٨٧ للاناث (٤،١١%)مقابل (١%) للذكور،في حين سجلت نسبة (١١،٨%)للاناث مقابل (٠،٧%) للذكورويعود السبب لان الذكور هم يتعروض للوفاة اكثر من الاناث نتيجة لمخاطر العمل اليومية ، كذلك ادمان بعض الرجال على التدخين اكثر من النساء .

العمر عند الطلاق

يعد متغير العمر من الأمور المهمة التي تؤثر في الطلاق فقرارات الإنسان تتأثر إلى حد كبير بمستوى نضجه وقدرته على التحكم في انفعالاته ، وهي الخاصية التي ترتبط في اغلب الأحيان بالمراحل العمرية كبيرة السن ، في حين إن فئة الشباب هي الأكثر تعرضا للطلاق نتيجة لتعرضها للتغيرات التي تطرا على نسق القيم والعلاقات الاجتماعية بسبب عدم تكيفهم مع مستجدات الحياة العصرية المتغيرة باستمراروامتطلبات الأدوار الاجتماعية والأسرية التي عليهم الاندماج بها.([xvii])

ويلاحظ من الجدول(٦) والشكلين(٣)و(٤) ان الطلاق في الفئات العمرية (١٥-١٩) سنة يكون قليلا جدا مقارنة بالفئات الأخرى حيث سجلت نسبة(٤%) خلال عام1987 انخفضت هذه النسبة بوضوح خلال عام ١٩٩٧لتشكل(٢،٣%) وسبب ذلك هو قلة عدد المتزوجين ضمن هذه الفئات .وعلى العموم يمكن القول إن النسبة الأكبر من حالات الطلاق تكون ضمن الفئة(٣٠-٣٤) سنة حيث بلغت عام 1987 (١٦،٩%) في حين شكلت عام١٩٩٧ (١٧،٧%) وبالتالي فان هذه النسبة قد أخذت بالزيادة. وقد يكون لصغر أعمار المتزوجين وقلة خبرتهم السبب في إنهاء العلاقة الزوجية ومن جانب آخر فان نسبة الطلاق ضمن الفئات العمرية السابقة الذكر تكون بين الذكور اكبر مما عند الاناث إذ شكلت عام١٩٨٧نسبة (١٩،١%)للذكور و (١٤،٨%)للاناث ، في حين شكلت في عام ١٩٩٧نسبة (١٨،٦%)للذكور و (١٦،٩%)للاناث ، والسبب يعود الى صغر عمر المتزوجين وقلة خبرتهم في الحياة سبب في انهاء العلاقة الزوجية، ويلاحظ من

خلال الجدول والشكلين السابقين إن نسب الطلاق في الفئات العمرية (٣٥-٣٩)سنة فقد انخفضت عام ١٩٩٧وبنسبة (٩،٣%)اما في عام ١٩٨٧ كانت مرتفعة وشكلت نسبة (١٤،٦%) ، وقد يكون مرد ذلك إلى إن المرأة بعد هذا السن تكون أكثر حرصا على استمرار حياتها الزوجية ، لقلة أو انعدام الفرص التي تتيح لها الزواج مرة اخرى.([xviii]) كبر العمر وازدياد الأطفال دورا كبيرا في ازدياد الشعوربالمسؤولية والحرص على الحياة الزوجية من التفكك.

جدول(٦)

التوزيع النسبي لحالات الطلاق في محافظة ميسان بحسب السن والنوع للمدة ١٩٨٧-١٩٩٧

الفئة العمرية	١٩٨٧			١٩٩٧		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
١٢-١٤	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١
١٥-١٩	٢,٦	٥,٤	٤	١,٤	٣,٢	٢,٣
٢٠-٢٤	١٢,٣	١٥,٥	١٣,٥	٧,٩	١٢,٩	١٠,٤
٢٥-٢٩	١٣,٨	١٣,٢	١٣,٥	٢٤,١	١٨,٨	٢١,٤
٣٠-٣٤	١٩,١	١٤,٨	١٦,٩	١٨,٦	١٦,٩	١٧,٧
٣٥-٣٩	١٥	١٤,٣	١٤,٦	٩,٤	٩,٢	٩,٣
٤٠-٤٤	٨,٨	٧,٩	٨,٣	١٠,٨	١٠,٦	١٠,٧
٤٥-٤٩	٧,٣	٦,٩	٧,١	٨,١	٩,٢	٨,٧
٥٠-٥٤	٥,١	٥,٩	٥,٥	٦	٥,٢	٥,٦
٥٥-٥٩	٤,٢	٤,٨	٤,٥	٣,٧	٣,٦	٣,٧
٦٠-٦٤	٣,٥	٣,٤	٣,٥	٢,٩	٣	٢,٩
٦٥-٦٩	٢,٢	٣,١	٢,٧	١,٩	١,٩	١,٩
٧٠-٧٤	٣,٣	١,٩	٢,٦	١,٩	١,٧	١,٨
٧٥فاكثر	٢	٢,٣	٢,٢	٣,١	٣,٦	٣,٤
غير مبين	٠,٦	٠,٤	٠,٥	٠,١	٠,١	٠,١
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر:من عمل الباحثان اعتمادا على:

١-الجهاز المركزي للاحصاء ،التعداد العام للسكان ١٩٨٧(محافظة ميسان)،بغداد،١٩٨٨،ص٨٤-٨٦

٢- الجهاز المركزي للاحصاء ،التعداد العام للسكان ١٩٨٧(محافظة ميسان)،بغداد،١٩٩٩،ص٧٧-٧٨ .

تعدد الزوجات

يعد تعدد الزوجات من الأمور المهمة و المسلم بها في المجتمع الإسلامي في حالة توفر العوامل المختلفة وهي العوامل الشخصية أو الصحية المتعلقة بالمرأة أو لأسباب أخرى . ورغم ما لهذا الموضوع من أهمية في زيادة الخصوبة ومن ثم زيادة النمو السكاني الا انه يسهم في زيادة تازم العلاقات مابين أطراف الحالة الزواجية . وتختلف نظرة المجتمعات وقوانينها السائدة في التعامل مع هذا الموضوع،وفيما يتعلق بالقانون العراقي فان المادة الثالثة من قانون الأحوال الشخصية قد نصت على مايلي [٢١].

الفقرة (4):لايجوز الزواج بأكثر من واحدة إلا بإذن القاضي ويشترط لإعطاء الإذن تحقيق الشرطين

أ- أن تكون للزوج الكفاية المالية لإعالة أكثر من زوجة واحدة.

ب- أن تكون هناك مصلحة مشروعة.

الفقره (٥): إذا خيف عدم العدل بين الزوجات فلا يجوز التعدد ويترك تقدير ذلك للقاضي

الفقره (٦): كل من أجرى عقدا بالزواج بأكثر من واحدة خلافا لما ذكر في الفقرتين (٤)و(٥)يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة أو بالغرامة بما لا تزيد على مائة دينار أو بهما

الفقره(٧): استثناء من أحكام الفقرتين(٤)و(٥) من هذه المادة يجوز الزواج بأكثر من واحدة إذا كان الزواج المراد به أرملة.

ومن الجدول (٧) يتضح إن تعدد الزوجات يتجسد وبصورة كبيرة في الزوجة الثانية فقد شكلت نسبة (١،١%)عام ١٩٨٧،انخفضت قليلا لتشكل نسبة (٠،٩%)عام ١٩٩٧،أما الزوجة الثالثة والرابعة فقد شكلت نسبة (٠،٢%و٠،١%.)لعام ١٩٨٧ وعلى التوالي اما في عام ١٩٩٧ تكاد تنعدم.

ولبحث ظاهرة تعدد الزوجات حسب العمر ،من الجدول(٨) توضح أنها تزداد في الفئات العمرية الأكثر من(٤٠)سنة وتحديدا في الفئات العمرية (٤٠-٤٤) سنة اذ شكل

جدول(٧)

التوزيع النسبي والعددي لعدد الزوجات بالعصمة للمدة ١٩٨٧-١٩٩٧

عددالزوجات	١٩٨٧		١٩٩٧	
	العدد	%	العدد	%
زوجة واحده	٩٤٩٩٦	٩٨،٦	١٣٧٢٩٩	٩٩
زوجتان	١٠٧٠	١،١	١٢٢٢	٠,٩
ثلاث زوجات	١٩٨	٠,٢	١٢١	٠,١
اربع زوجات	٢٦	٠,١	٣٣	٠,٠
المجموع	٩٦٢٩٠	١٠٠	١٣٨٦٠٥	١٠٠

المصدر:من عمل الباحثان اعتمادا على:

١-الجهاز المركزي للاحصاء ،التعداد العام للسكان ١٩٨٧(محافظة ميسان)،بغداد،١٩٨٨،ص٢٠٠.

٢- الجهاز المركزي للاحصاء ،التعداد العام للسكان ١٩٨٧(محافظة ميسان)،بغداد،١٩٩٩، ص١٩٤.

جدول(٨)

التوزيع العددي والنسبي للذكور في محافظة ميسان المتزوجين بأكثر من زوجه للمده ١٩٨٧-١٩٩٧

فئة العمر	١٩٨٧		١٩٩٧	
	العدد	%	العدد	%
اقل من ٢٥	٣٧	٢,٩	٢٢	١,٦
٢٥-٢٩	٥٣	٤,١	٧٣	٥,٣
٣٠-٣٤	٧٦	٥,٨	٩٥	٦,٩
٣٥-٣٩	٨٤	٦,٥	٩٧	٧,١
٤٠-٤٤	١١٨	٩,٢	١٢١	٨,٨
٤٥-٤٩	١٢٤	٩,٦	١٢٨	٩,٣
٥٠-٥٤	١٢٦	٩,٧	١٣١	٩,٥

٥٥-٥٩	١٣٢	١٠,٢	١٤١	١٠,٣
٦٠-٦٤	١٤٤	١١,٢	١٥٢	١١
٦٥-٦٩	١٨٣	١٤,١	١٩١	١٣,٩
٧٠-٧٤	٨٩	٦,٨	٩١	٦,٦
٧٥أكثر	١٢٨	٩,٩	١٣٤	٩,٧
غير مبين	/	/	/	/
المجموع	١٢٩٤	%١٠٠	١٣٧٦	١٠٠

المصدر:من عمل الباحثان اعتمادا على:

١-الجهاز المركزي للاحصاء ،التعداد العام للسكان ١٩٨٧(محافظة ميسان)،بغداد،١٩٨٨.

٢- الجهاز المركزي للاحصاء ،التعداد العام للسكان ١٩٩٧(محافظة ميسان) بغداد،١٩٩٩.

نسبة (٩،٢%) عام ١٩٨٧و(٨،٨%)عام ١٩٩٧ فقد شكلت الفئات العمرية مابين ٥٥ واقل من ٦٩ سنة اذ شكلت نسبة(١٠،٢%و١١،٢%و١٤،١%)على التوالى لعام ١٩٨٧ اما في عام ١٩٩٧ شكلت نسبة(١٠،٣%و١١%و١٣،٩%)على التوالي وقد يكون لارتفاع المستوى ألمعاشي بسبب الحصول على وظائف جيدة دخلا في ارتفاع نسب تعدد الزوجات لدى هذه الأعمار مقارنة بالأعمار الصغيرة

وعند متابعة ظاهرة تعدد الزوجات بحسب المستوى التعليمي يلاحظ إنها ترتفع وبصورة كبيرةوواضحة عند الاميين وكما يتضح ذلك من خلال الجدول(٩) حيث يبين إن النسبة بلغت للعامين ١٩٨٧و١٩٩٧ (٥٢،٦% و٥٠،٩%) على التوالي . كما أنها تقل وبصورة واضحة لدى الحاصلين على الشهادات العليا . لذا فان التحصيل العلمي يعد من الأمور المهمة المساهمة في التأثير في الحالة الزواجية ومن ثم تأخر الزواج ، وبالتالي فان تعدد الزوجات لدى المتعلمين سوف يكون أمرا أصعب من غيرالمتعلمين

الجدول (٩)

التوزيع العددي والنسبي للذكور في محافظة ميسان المتزوجين بأكثر من زوجه بحسب المستوى التعليمي للمدة ١٩٨٧-١٩٩٧.

المستوى التعليمي	١٩٨٧		١٩٩٧	
	العدد	%	العدد	%
امي	٦٨١	٥٢,٦	٧٠١	٥٠,٩
يقرأ ويكتب	٣٠٩	٢٣,٩	٣٣٢	٢٤،١
ابتدائية	٢٠٢	١٥,٦	٢١٨	١٥،٩
متوسطة وثانوية	٧٣	٥,٦	٧٨	٥،٧
مدارس مهنية	٢٢	١,٧	٣١	٢،٣
دبلوم عالي	٧	٠,٦	١١	٠،٨
اخرى	/	/	٥	٠،٣
غير مبين	/	/	/	/
المجموع	١٢٩٤	%١٠٠	١٣٧٦	%١٠٠

المصدر:من عمل الباحثان اعتمادا على:

١-الجهاز المركزي للاحصاء ،التعداد العام للسكان ١٩٨٧(محافظة ميسان)،بغداد،، ١٩٨٨،ص٢٠٩.
٢- الجهاز المركزي للاحصاء ،التعداد العام للسكان ١٩٩٧(محافظة ميسان) بغداد،١٩٩٩،ص٢٠٤.

وللوقوف على توزيع الظاهرة على مستوى الوحدات الإدارية فان الجدول(١٠) والخريطة (١)

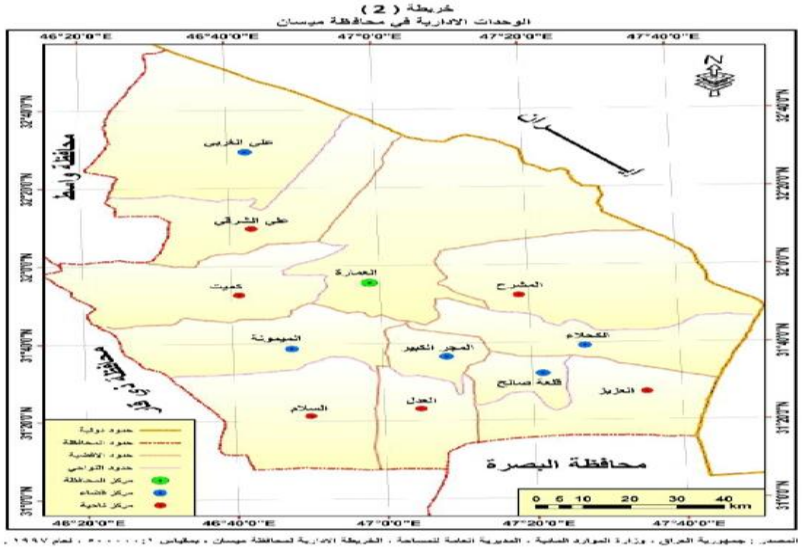

فقد العمارة قد احتلت المرتبة الأولى على مستوى الزوجتين والثلاث والأربع في حين ان قضاء المجر الكبير احتل المرتبة الثانية بنسبة(١٥،١%) بينما احتل كل من قضائي العدل والعزير المرتبة الثالثة وبنسبة(٨،٣و٨،٢%)وعلى التوالي،اما بالنسبة فيما يخص الزوجات الثالثة و الاربعه فقد بقت اقضية المجرالكبير والعدل والعزير على نفس الترتيب دون اختلاف والسبب يعود الى التقاليد الاجتماعية السائده والتباهي بين العشائر بكثرة ابنائهم واستغلالهم بالعمل الزراعي وتربية المواشي

جدول(١٠)

التوزيع النسبي للسكان ١٢ سنة فأكثر بحسب عدد الزوجات بالعصمة وفق الوحدات الادارية لعام ١٩٩٧.

الوحدة الادارية	زوجه واحدة	زوجتان	ثلاث زوجات	اربع زوجات
قضاء العمارة	٢٢،٧	٢٦،٤	٢٧،٤	٢٢،٣
كميت	٢،٦	٢،٥	٢،٤	٥،٥
المشرح	٣،١	٣،٩	٤،١	٦،١
علي الغربي	٧	٥،١	٤،١	٤،٢
علي الشرقي	٣،١	٣،٢	٣،٥	٣،٤
الميمونه	٤،١	٣،٨	٣،٤	٥،٤
السلام	٧،٢	٧	٧،١	٥،١
قلعة صالح	٧	٧،٤	٧،٦	٧،٣
العزير	٨،٢	٧،٥	٧،٩	٨،٢
المجر الكبير	١٥،١	١٧،٤	١٦،٢	١٥،١
العدل	٨،٣	٧،٦	٨،١	٩،٢
الكحلاء	٦،٦	٨،١	٨،٢	٨،٢
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر:من عمل الباحثان اعتمادا على:

١- الجهاز المركزي للاحصاء ،التعداد العام للسكان ١٩٩٧(محافظة ميسان) ،بيانات غير منشورة.

الاستنتاجات

توصلت الدراسة الى جملة من النتائج من اهمها:

١-ان معدل الزواج الخام في محافظة ميسان قد اتسم بالارتفاع بعد عام ٢٠٠٣ فبعد ان سجل (٤،٩%) عام ١٩٩٧ ارتفع ليصل الى (٩،٢%)عام ٢٠١٢ ويعود سبب الارتفاع الى تحسن المستوى المعاشي وارتفاع مدخولات الفرد وزيادة الوعي لدى المواطن لتسجيل عقود الزواج .

٢-ان نسبة المتزوجين في الريف تتسم في الارتفاع مقارنة في الحضر حيث سجل المتزوجون الذكور في الريف عام ١٩٨٧نسبة(٥٤،٧%) انخفض عام ١٩٩٧ ليسجل نسبة (٤٢،٨%)في حين زواج الاناث في سكان الريف سجل انخفضا فبعد ان كان (٣١،٥%)عام ١٩٨٧ ليصل الى (٣٠،١%) عام ١٩٩٧،اما سكان الحضر فقد سجل نسبة(٤٣،٩و ٤٣،٥%)على التوالي وللتعدادين ١٩٨٧و١٩٩٧،اما للاناث من سكان الحضر فقد سجل ارتفاعا واضحا شكل نسبة(٤٧،٧%)عام ١٩٨٧ارتفع ليصل الى (٥٤،٤%)عام ١٩٩٧ والسبب يعود الى انخفاض تكاليف الزواج.

٣-ارتفغت نسبة العزاب فقد سجلت نسبة (٤٢،٢%و٤١،٨%)على التوالي للتعدادين ، كذلك ارتفاع نسبة العزاب للذكور والاناث ولكافة الاعمار على حد سواء في الفئة العمرية (١٥-١٩)سنه، ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع معدل عمر الزواج من الذكور والاناث بسبب الوعي الثقافي والانخراط في التعليم .

٤-ارتفاع نسبة العزاب لكل من الذكور والاناث على حد سواء لسكان الحضر ، اما لسكان الريف فقد سجل انخفاضا ملحوظا ،والسبب يعود الى تباين تكاليف الزواج ،وارتفاع الحالة التعليمية لسكان الحضر مقارنة بسكان الريف اضافة الى ازمة السكن.

٥-ان نسبة الطلاق منخفضة مقارنة باقسام الحالة الزوجية الاخرى ،حيث شكلت نسبة(٠،٧%و ٠،٨%)على التوالي للتعدادين ١٩٨٧و١٩٩٧.الاان نسبة الطلاق للاناث تميزت بالارتفاع مقارنة بالذكور وعلى مستوى التعدادين .وذلك لان قرار الطلاق بيد الزوج.

٦-نسبة الترمل انخفضت في عام ١٩٩٧فقد بلغت (٥،٨%) من اجمالي الحالة الزوجية مقارنة بعام ١٩٨٧ فقد بلغت النسبة(٦،٣%)،بينما نسبة الترمل للاناث اتسمت بالارتفاع مقانة بترمل الذكور خلال التعدادين،فقد بلغت النسبة (١١،٤%)مقابل (١،٠%) للذكورلعام ١٩٨٧،في حين بلغت النسبة (١١،٨%) مقابل (٠،٧%) للذكور لعام ١٩٩٧.ويعود السبب الى تعرض الرجال للوفاة قبل النساء في كثير من الاحيان نتيجة لكثر العمل والحركة المستمرة لكافة مفاصل الحياة ،اضافة الى صعوبة عودة الاناث الى الحياة الزوجية مقارنة بالذكور.

٧-تنخفض نسبة المطلقين في الريف مقارنة بالحضر وحتى على مستوى النوع ولكلا التعدادين،ويعود السبب الى التقاليد والاعراف السائدة والى الاعتماد المرأه اقتصاديا في الريف على الزوج في ادارة الحياة الزوجية.

٨-اقتصرت ظاهرة تعدد الزوجات على الزوجة الثانية فقد شكلت نسبة (١،١%)لعام ١٩٨٧، انخفضت قليلا عام ١٩٩٧ فقد شكلت نسبة(٠،٩%)،اما الزوجة الثالثة والرابعة فقد شكلت نسبة (٠،٢ و ٠،١%)على التوالي لعام ١٩٨٧،اما في عام ١٩٩٧ فقد شكلت نسبة (٠،١%وصفر) وعلى التوالي.

٩- تميزت تعدد الزوجات بارتفاعها بصورة واضحه عند الاميين حيث سجلت نسبة(٥٢،٦%و٥٠،٩%) للعامين ١٩٨٧و١٩٩٧وعلى التوالي،وتضح تقل بصورة واضحة لدى الحاصلين على الشهادات العليا.

١٠-اوضح التوزيع الجغرافي لظاهرة تعدد الزوجات بان مدينة العماره احتلت المرتبة الاولى على مستوى الزوجتين والثلاث والاربع في حين احتلت المرتبة الثانية والثالثة قد احتلتها قضائي المجر والعدل.

الهوامش

[i] -العلامة الراغب الأصفهاني ، مفردات ألفاظ القران ، تحقيق صفوان عدنان ، منشورات ذوي القربى ، الجزء الثالث،١٤٢٤،ص٤٢٢

[iii] عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان ، الجزء الثاني ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ،٢٠٠٢ ص118

[iv] يونس حمادي علي ، مبادئ علم الديمغرافية ، مطبعة جامعة الموصل 1998 ، ص91

* معدل الزواج الخام = عدد حالات الزواج في سنة معينة / عدد السكان منتصف السنة ١٠٠٠

[v] فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية سكان الإسكندرية دراسة ديمغرافية منهجية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص ٢٧٤

(٥) –الجمهورية العراقية ، وزارة العدل ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد١٩٧٨،٢٦٣٩ ،ص٣١٤.

(٦) –عبد الله عطوي ، جغرافية السكان ، ط ١ ، دار النهضة العربية ، بيروت ،٢٠٠١،ص٢٢٣.

[vi] –عدنان كاظم الزبيدي ، تركيب السكان وعلاقته بالقوى العاملة في محافظة بابل ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب،جامعة بغداد ،١٩٩٨،ص٢٤٢.

[vii] –عبد الستار حامد الدباغ ، واقعية الإسلام بين العزوبة والطلاق ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ،١٩٩٠،ص٧٤.

[viii] –محمد فتحي أبو عيانة ، دراسات في علم السكان ،ط 9 ، دار النهضة العربية ، بيروت ،٢٠٠٢،ص٢٥٩.

ix –أيمن الشبول ،المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق (دراسة انثروبولوجية في بلدة الطرة) ، مجلة جامعة

–دمشق ، العدد٣–٤،٢٠١٠،ص٦٩٤.

–١٠

١٢–المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات قسم المعلومات ، الأسباب المؤدية الى الطلاق من وجهة نظرالمطلقين والمطلقات في محافظ غزة ، سلسة الدراسات الميدانية رقم ٣،٢٠٠٣،ص٢٠.

١٣–كلثم علي غانم الغانم ،ظاهرة الطلاق في المجتمع القطري (دراسة ميدانية) ، ط 2، مركز الدراسات والوثائق الإنسانية ، قطر ،٢٠٠٣،ص١٩١.

xii –عبد علي الخفاف وعبد مخور الريحاني ،جغرافية السكان، مطبعة جامعة البصرة ، البصرة ،١٩٨٦،ص٣٤٨.

xiii –سناء الخولي ، الزواج والعلاقات الأسرية ، دار المعرفة الجامعية ، د .ت ، ص٢٦٤.

xiv –عبد علي الخفاف ، جغرافية السكان أسس عامة ،ط 1، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن ،١٩٩٩،ص٢٥٠.

xv –احمد نجم الدين ، جغرافية سكان العراق ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ،١٩٨٢،ص١٦٠.

xvi –صادق جعفر إبراهيم ، التركيب السكاني في محافظات الفرات الأوسط ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة،٢٠٠٣،ص٤٢٢.

xvii –كلثم علي غانم الغانم ، ظاهرة الطلاق في المجتمع القطري ، مصدر سابق ، ص١٠٧–١٠٨.

xviii

(٢١) –احمد الكبيسي ، الوجيز في شرح قانون الاحوال الشخصية وتعديلاته ، الزواج والطلاق وآثاره ، ج ١ ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة البصرة،١٩٩٠،ص٢٤.